

Distr.: General
9 July 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية

والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى المكتب التنفيذي
للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى
الأمم المتحدة

تقدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المكتب
التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن تحيل طيه نص موجز الرئيس الذي
اعتمده المؤتمر المعني بالنداء العاجل من أجل منطقة الساحل، الذي عقد بجنيف في
٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. بمبادرة مصرية (انظر المرفق). وفي هذا السياق، تؤكد مصر
استعدادها للمساهمة في أي تحرك مقبل يقوم به المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى
البلدان الأفريقية في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، تود البعثة إبلاغكم بأنها عممت أيضاً
المرفق على كل من مكتب رئيس الجمعية العامة ومكتب رئيس المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لتعميمه كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي لهذه السنة لكي ينظر فيه في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130712 120712 12-41191 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ الموجهة إلى المكتب
التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة

المؤتمر المعني بالنداء العاجل من أجل منطقة الساحل، المعقود في ٢٩ حزيران/
يونيه ٢٠١٢، بجنيف

موجز الرئيس

١ - نظم سفراء دول المجموعة الأفريقية، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤتمر المعني بالنداء العاجل من أجل منطقة الساحل الذي عقد في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢ - وشكل هذا المؤتمر مبادرة المجموعة الأفريقية لتوجيه المزيد من اهتمام المجتمع الدولي إلى واحد من أشد الأوضاع حدة وأكثرها تعقيداً.

٣ - واتفق جميع المشاركين في المؤتمر على أن الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل تمسّ كل البلدان في المنطقة التي أضعفها بالفعل وقع الأزمة الغذائية، الذي يعزى إلى دورة الجفاف القاسية التي تفاقمت آثارها من جراء الأزمة السياسية الراهنة في مالي وبيئة انعدام الأمن التي أوجدها تفشي نشاط جماعات إرهابية انفصالية وشبكات الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والمنتجات غير المشروعة، وبالبشر.

٤ - وشددت البلدان المعنية في منطقة الساحل على أن بالنظر إلى حالتها الراهنة المثيرة للفرع، ورغم محدودية مواردها، فهي تبذل جهوداً كبيرة على الجبهات السياسية والأمنية والمالية من أجل المساعدة على تخفيف أثر هذه الأزمة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك استضافة عدد أكبر من اللاجئين الماليين وغيرهم من اللاجئين، وكذلك السعي إلى إنشاء هياكل لإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين بالتنسيق مع مختلف الوكالات والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، وحتى قبل أزمة مالي، أبدى أيضاً عدة بلدان منها بلدان مجاورة لمنطقة الساحل روحاً عالية من التضامن مع بلدان الساحل تجلت على وجه الخصوص في تقديم معونة إنسانية كبيرة، من الغذاء والدواء، بالإضافة إلى المساعدة التقنية ومساعدة الخبرات، ولا سيما في مجال الزراعة ومكافحة الجراد المهاجر.

٥ - وكان هناك إقرار بأن كلاً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي قد استجاب بسرعة معقولة بإنشاء فريق للدعم والمتابعة معني بالحالة في مالي، يسعى حالياً إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في مالي، بالتعاون مع الأمم المتحدة وباحترام تام لوحدة مالي وسلامة أراضيها. وتقوم بوركينا فاسو بعملية وساطة بهدف التوصل إلى حل سياسي للتراع. وسيركز هذا النهج تحديداً على الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة في منطقة الساحل ولا سيما من حيث الأمن والتنمية. وفي السياق نفسه، انعقد تجمع دول الساحل والصحراء في الرباط في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ودعت تلك الدول في إعلانها الختامي إلى اعتماد نهج شامل للتضامن مع منطقة الساحل ولتحقيق الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة في المنطقة، باعتبار ذلك أحد مجالات عمل التجمع الرئيسية.

٦ - وأثارت الوكالات والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية عدة مشاغل بشأن الحالة الإنسانية المثيرة للفرع على الأمدن القصير والبعيد. وأبرزت منظمة الأغذية والزراعة أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ستمتد دامتان من سمات الحالة الاقتصادية الاجتماعية وأن بلدان المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة لنموها الاقتصادي وعمالها وتوليد الدخل للمجتمعات الريفية ولأسباب رزق أفرادها. إلا أن القطاع الزراعي سجل تاريخياً مستوى أداء يقل عن المطلوب، وأصبحت الأنشطة الزراعية المتضمنة في خطط الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص مزمن في التمويل. وشددت منظمة الصحة العالمية على البعد الصحي لسوء التغذية، حيث أن أضعف الأشخاص هم في الأساس الأطفال دون الخامسة من العمر الذين تعزى وفاتهم إلى مضاعفات طبية. وفي الوقت ذاته، فإن بعض الأمراض التي يمكن الوقاية منها هي أشد حدة وإماتة، مع أن النظم الصحية في منطقة الساحل هي من أضعف النظم في العالم. وعرضت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من جانبها، الأوضاع المأساوية والتحديات المتصلة باللاجئين والمشردين داخلياً القائمة بالفعل في بلدان عديدة من المنطقة والآخذة في التفاهم في ضوء تدفق عدد كبير من المالين الذين نزحوا من ديارهم إلى بلدان مجاورة. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة الأمنية غير المستقرة تعرقل إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق. كذلك فإن الموارد المالية اللازمة لحماية اللاجئين ومساعدتهم ما زالت محدودة جداً وستستخدم فوق الطاقة وستبلغ حداً خطيراً مع حدوث المزيد من حالات التشرد. وشددت اليونيسيف على أهمية رسم مستقبل أفضل لحياة الأطفال، ولهذا، أصبح من الضروري تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من تعزيز قدرتها على حماية أطفالها بسبل شتى منها الاستثمار في وسائل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من جانبه، على أهمية دوره في ضمان حسن تنسيق الجهود في بلدان منطقة الساحل التسعة المتضررة وإمكانية رصد التقدم المحرز. ولذلك

فإن من مشمولات المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية الذي تم تعيينه مؤخراً دعم المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية في بناء قدرة المجتمع على التكيف وترتيب أولويات الموارد والتصدي لتحديات محددة مثل الأمن وإمكانيات الإيصال، وذلك باتباع سبل منها على الأخص التعاون مع المنظمات الإقليمية والأطراف المؤثرة المعنية بالسلام والأمن ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. كذلك فإن ما يتصل بذلك من النداءات التي أُطلقت على مر الأشهر الماضية تطرح نهجاً استراتيجياً لتلبية الاحتياجات في كل بلد على حدة.

٧ - وأدرك معظم المشاركين أن أثر هذه الأزمة قد يتجاوز حدود مالي ومنطقة الساحل، ليشكل بالفعل تهديداً أمنياً حقيقياً لمنطقة شمال أفريقيا برمتها، بالإضافة إلى جنوب أوروبا. ولهذا، ثمة حاجة إلى زيادة تعبئة المجتمع الدولي على المستويات الإعلامية والسياسي والمالي بهدف تعزيز مواجهة جماعية منسقة لمختلف التحديات الماثلة.

٨ - وبينت المجموعة الأفريقية، مع إعرابها عن التقدير لجميع الجهات المانحة ضرورة أن تبذل تلك الجهات المعنية مزيداً من الجهود؛ حيث اتضح أن المساعدة الإنسانية والاهتمام الدولي بجميع جوانب الوضع الراهن غير كافيين بالنظر إلى حجم الأزمة القائمة في منطقة الساحل على جميع الجبهات.

٩ - وذكرت بلدان كثيرة عدة مبادرات لمساعدة المنطقة، مثل الشراكة من أجل القدرة على التحمل في منطقة الساحل، التي بدأتها المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وسياسة القضاء التام على الجوع التي أطلقت في مؤتمر التنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومؤتمر المانحين الدولي الذي عقدته منظمة المؤتمر الإسلامي بالدوحة في عام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي في النيجر.

١٠ - ولهذا يوصى بضرورة:

- (أ) تعزيز زيادة الوعي لدى عامة الجمهور والمجتمع الدولي بمدى خطورة الوضع في منطقة الساحل؛
- (ب) دعم عملية النداءات الموحدة للحصول على مبلغ ١,٦ بليون دولار لمنطقة الساحل؛
- (ج) حشد المجتمع الدولي المزيد من المساعدة مع المواجهة الفعالة والمنسقة للوضع الإنساني الخطير في منطقة الساحل؛
- (د) التفكير في ما هو أبعد من الوضع الراهن ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على الأسباب التي أنشأت هذا الوضع؛

- (هـ) بناء القدرة على التحمل وتعزيزها على جميع المستويات، ابتداءً من المجتمع المحلي وحتى الصعبدین الوطني والإقليمي؛
- (و) اتباع نهج ذي مسارين هما إيصال معونة عاجلة في هذه لأزمة للمتضررين تضرراً شديداً من الجوع، وفي الوقت ذاته الاستثمار في حلول أطول أمداً؛
- (ز) اتخاذ إجراء عاجل لمنع المزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي. والزراعة والماشية مجالان، حساسان زمنياً، على غرار مجالات أخرى، ويعتمدان كثيراً على فصول السنة، ولا سيما في هذه المنطقة. ومن الحيوي التصرف الآن لدعم المزارعين أثناء موسم القحط المستمر ودعم التحضيرات في غير الموسم الزراعي؛
- (ح) تعزيز أنشطة التأهب على الفور لمنع حالات المرض والوفاة التي يمكن تفاديها، بما أن فصل الأمطار بات قريباً؛
- (ط) دعم المسك بزمam الأمور على الصعبدین الوطني ومواءمة الدعم الدولي مع الجهود المبذولة حالياً على المستويين الوطني والإقليمي وضمان التنسيق الفعال؛
- (ي) الاستمرار في إعداد ردود فعلنا لتعزيز قدرة الجهات العاملة في المجال الإنساني في الميدان وإتاحة المزيد من التمويل؛
- (ك) ضمان وصول المعونة الإنسانية والمساعدات مباشرةً إلى السكان المحتاجين إليها. وينبغي توجيه إدانة شديدة لأية إساءة استخدام للمساعدة الإنسانية من قبل استخدام جهات فاعلة غير حكومية؛
- (ل) مواصلة زخم التمويل الاستعجالي لإبراز الصلة بين العمل الإنساني والبرمجة الإنمائية، ولتعزيز قدرة الحكومات على الاستعداد لمواجهة الأزمات في المستقبل.